دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد 44، العدد 4، الملحق 2، 2017

اختلاف علماء اللغة في ((كان))
أصلاً، وإعراباً، وزيادة، ودلالة

*إيمان المدني**

ملخص

يتناول البحث اختلاف علماء اللغة في ((كان)) أصلاً وإعراباً وزيادة ودلالة، فقد تنوّعت أساليب النحويين في تحديد معانيها وإعرابها؛ وذلك لأن ((كان)) فعل له مكانة خاصة في العربيّة من حيث كثرة استعماله في القرآن الكريم والشعر العربي وكلام العرب. وقد حاول هذا البحث تسليط الضوء على اختلاف اللغويين في أصل ((كان)) وتنوع الدلالة المعنوية والزمانية والإعرابية لها وأشهر مواضع الزيادة فيها، وتفرّدها بمزايا خاصة دلالية وإعرابية. وجمع هذا البحث أشهر ما جاء عن علماء اللغة قديماً وحديثاً في هذا الباب مشفوعاً بالأدلة والشواهد من القرآن الكريم والحديث الشريف وأشعار العرب وكلامها. والغاية من البحث بيان سر العربية في جزئية من كلامها وجمع أهم أحكام ((كان)) في مبحث واحد، ومناقشة ما جاء منها.أرجو أن يكون البحث قدّم صورة موفّقة عن أم الأفعال ((كان)).

الكلمات الدالة: كان، الأصل، الإعراب، الزيادة، الدلالة.

المقدمة

اختلف النحويّون في موقع "كان" في العربيّة، فمنهم من أثبت لها الفعليّة بأدلّة وقرائن، ومنهم من سلبها الفعلية لعدم دلالتها على الحدث وأتى بشواهد على ذلك.

كما تعدّدت رؤية اللّغويين لمعاني "كان"، واختلفوا في تحديد دلالتها وسبل استعمالها.

وتوزّعت آراؤهم في مسألة زيادتها في كلام العرب.

ولعلّ اهتمام علماء النحو واللغة بـ"كان" نابع من كثرة استعمالها عند العرب في كلامهم وكثرة ورودها في القرآن الكريم بدلالات وأساليب وتعابير وأعاريب متعدّدة، فقد وردت في القرآن الكريم فيما يقرب من ألف وأربع مئة آية.

وثمّة أبحاثٌ كثيرة تناولت مسألة "كان" وأحوالها، وتفاوتت الدراسات حولها في الطول والقصر فألفت رسائل جامعية في دلالة "كان" وزيادتها والاختلاف في تمامها ونقصانها وتنوّع المعاني الدلالية لها في القرآن الكريم، ونشرت أبحاث متعدّدة في المجلات حولها ولا يكاد يخلو كتاب نحويّ ولغوي قديماً أو حديثاً إلا تناول البحث في هذه المسألة، وممّن كتب في هذا المبحث من المحدثين د. تمام حسّان، ود. إبراهيم السامرائي ود. مهيب المخزومي ود. خليل عمايرة، وتمّت دراسة "كان" عندهم وفقاً للمنهج التحليلي اللغوي الوصفي، ووفق رؤية دلالية حديثة، وسنعرض شيئاً من ذلك في هذا المبحث. ومن الأبحاث أيضاً: "الزمن النحوي لـ"كان" في القرآن الكريم" لمحمّد الوقفي، و"الخلاف النحوي في المقتصد" دراسة علي محمد أحمد الشهري، أطروحة جامعية تناولت في بعض جوانبها الحديث عن "كان". إلى غير ذلك من الرسائل الكثيرة جدّاً التي تناولت الزمن النحوي وتعدّد الدلالة.

ولذلك جاء البحث ليسلّط الضوء على هذا النوع من الكلم في العربيّة، وليجمع أهم ما رآه علماء اللغة فيها. والكلام في العربيّة متّسع غنيّ، وكل جزيئة منه تكشف سرّاً من أسرار العربيّة التي لا تحصى، وهي جديرة أن تقام أبحاث عنها. وهذا ما نشده هذا البحث، أرجو أن أكون قد وفّقت في بحثي هذا، والله من وراء القصد.

"كان" بين الفعليّة والحرفيّة

تعدّدت مذاهب النحويّين في أصل "كان" فأيُّ شيءٍ هي من كلام العرب، أأصل هي أم فضل؟! أفعلٌ هي أم حرف؟!

وقد أوردت كتب النحاة هذه الاختلافات، وسأورد أبرزها، قال أبو البركات الأنباري: ((أيُّ شيء "كان" وأخواتها من الكلم؟ قيل: أفعالٌ، وذهب بعض النحويّين إلى أنَّها حروفٌ، وليست

* قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، المملكة العربية السعودية. تاريخ استلام البحث 2015/12/16، وتاريخ قبوله 2016/06/25.

© 2017 عمادة البحث العلمي وضمان الجودة/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

أفعالاً، لأنّها لا تدلُّ على المصدر، ولو كانت أفعالاً لكان ينبغي أن تدلَّ على المصدر، فلمّا لم تدلّ على المصدر، بل على أنها ليست أفعالاً)). (ابن الأنباري)

– وقال الباقولي: ((اختلف النّاس في هذه الكلمات، هل هي أفعالٌ أم حروف؟ ولا خلاف عند البصريّين أنّها أفعال، فأمّا غيرهم فقد خالفهم، فزعم أنّ هذه الكلمات لسْنَ بأفعالٍ على الحقيقة)). (ابن يعيش، 3/7، ص 97).

وذكر ابن يعيش ((أنّ الفعل وضع دليلاً على الحدث المقترن بالزمان والاقتران وجد تبعاً... و"كان" لا تدل على حدث بل تفيد الزمان مجرداً من معنى الحدث)). (ابن يعيش، 3/7، ص 97).

ومن استقراء كثير من مذاهب النحويّين، وجدت أنّ الغالبية يذهبون إلى أنّ "كان" فعلٌ وليست حرفاً، ولهم في ذلك مذاهب تؤيد كلامهم، ومعظم البصريين ذهبوا إلى أنها فعلٌ، فـ"سيبويه" وإن لم يخض بمسألة التفريق بين فعلية كان وحرفيتها إلاّ أنه أوردها فعلاً، وذلك قوله في باب ((هذا باب الفعل الذي يتعدّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد)): ((.. وذلك قولك: كان ويكون، وصار، ومادام، وليس، وما كان نحوهنّ من الفعل ممّا لا يستغني عن الخبر..)). (سيبويه، 1983، 45/1)

ومن الجدير بالذّكر أن النحاة القدامى والمحدثين اهتموا بمسألة الفعل في مباحثهم النحوية، فالفعل ركن مهمّ في بناء الجملة العربيّة، ويشغل مكاناً عالياً في سائر اللّغات.

واتّفق البصريّون والكوفيون في كثير مما يتعلّق بالفعل وتقسيماته ومعناه، واختلفوا بعض الشيء في دلالته الزمانية.

وما يهمنا في مبحثنا هذا أن أكثر النحاة ذهبوا إلى فعلية "كان"، ومن ذهب إلى حرفيتها حجّته أنّها لا تدل على الحدث وأنّها تجرّدت للدلالة على الزمن، كما رأى ابن الأنباري وابن يعيش وبعض نحاة الكوفة.

ومن تتبع "كان" في كتب اللغويين قدامى ومحدثين نقف على حقيقة أنّ "كان" لا تختلف عن سائر الأفعال، فهي حدث يدل على خصوصية معنوية. (السامرائي، إبراهيم، 1983، ص55)

وقد جاء في شرح الكافية في هذا الموضوع:

((وما قال بعضهم من أنّها سمّيت ناقصة لأنّها تدلُّ على الزمان دون المصدر ليس بشيء، لأنّ "كان" في نحو: "كان زيدٌ قائماً" يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق، وخبره يدل على الكون المخصوص، وهو كون القيام، أي: حُصوله، فجيء أولاً بلفظ دالّ على حصولٍ ما، ثمّ عيّن بالخبر ذلك الحاصل، فكأنّك قلت حصل شيء ثم قلت: حصل القيام، فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أولاً ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشّأن قبل تعيين الشأن على ما مرّ في بابه، مع فائدة أخرى ههنا وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيّد، ولو قلنا: "قام زيدٌ" لم يحصل هاتان الفائدتان معاً. فـ"كان" يدلّ على حصول حدث مطلق تقييده في خبره، وخبره يدلُّ على حدث معين واقع في زمان مطلق، تقييده في "كان"، لكن دلالة "كان" على الحدث المطلق، أي: الكون، وضعيّة، ودلالة الخبر على الانتقال... فدلالتها على حدثٍ معيّن لا يدلّ عليه الخبر في غاية الظهور.)) (الاستراباذي، رضي الدين، 1982)، 290/2)

وكلام الرضي دليل على أن "كان" فعل لا يختلف عن أفعال العربية في الدلالة على الحدث المقترن بزمان ما.

وقد ذكر عالم اللغة في العصر الحديث السّامرَّائي أن ((كان)) فعل له مقامٌ خاصٌّ في بناء الجملة العربيّة، وإن كان كغيره من الأفعال في توفرّه على الحدث المقترن بزمان ما، ثم آل له الاستعمال إلى شيء آخر، وهو أنّ مرفوعه صار مفتقراً إلى وصفٍ آخر، ما أسماه الأقدمون "الخبر" حيناً و"الحال" حيناً آخر.)) (السامرائي، إبراهيم، 1983، ص 71)

كان بين النقصان والتّمام

سميت "كان" وأخواتها أفعالاً ناقصة، لأن الجملة لا تتمّ معها إلا بمرفوع ومنصوب، أو لم تكتف بمرفوعها، أو لأنها لا تدلّ على حدث أو زمان. (الأزهري، 190/1)

وقد ذكر سيبويه أن "كان" تأتي ناقصة وتأتي تامة، وبيّن علّة ذلك والأسباب الموجبة لتمامها ونقصانها، فقال:

((... تقولُ: كان عبدُ اللهِ أخاك، فإنّما أردْتَ أن تُخْبِر عن الأُخوّة، وأدخلت "كان" لتجعل ذلك فيما مضى، وذكرت الأوّل كما ذكرتَ المفعول الأول في ظننت...

وقد يكون لـ"كان" موضعٌ آخر يُقْتَصَر على الفاعل فيه، تقولُ: قد كان عبد اللهِ، أي: قد خُلِق عبداً لله، وقد كان الأمرُ، أي: وقع الأمر... فممّا جاء على "وقَع" قوله، وهو مقَّاسُ العائِذي:

فِدىً لِبَني ذُهْلِ بن شَيْبانَ ناقتي

إذا كانَ يَوْمٌ ذو كَواكِبَ أشْهَبُ

(سيبويه1، 1983/46-47) 447)

وقال الكفوي: ((كان التامة أم الأفعال لأن كل شيء داخل تحت الكون، ومن ثمة صرفوها تصرفاً ليس لغيرها، وهي تدل على الزمان الماضي قريباً أو بعيداً من غير تعرض لزواله في

الحال، وصار معناه الانتقال من حال إلى حال، ولهذا يجوز أن يقال: كان الله، ولا يجوز صار الله.

كان التامّة بمعنى: وُجِد وحدَثَ الشيء. والناقصة بمعنى: وجد وحدث موصوفية الشيء بالشيء، والمراد في القسم الأول: حدوث الشيء في موصوفية نفسه، فكان الاسم الواحد كافياً، والمراد في القسم الثاني: حدوث موصوفية أحد لأحد الأمرين بالآخر، فلا جرم لم يكن الاسم الواحد كافياً بل لا بد فيه من ذكر الاسمين حتى يمكنه أن يشير إلى موصوفية أحدهما بالآخر)). (الكفوي، أبو البقاء، 1981، 83/4-84)

ويرى د.إبراهيم السامرّائيّ أنّ مصطلح "الناقصة" لـ"كان" وأخواتها غير صحيح، وإنّما هي تسمية اعتباطية كما تدلّ على ذلك الآراء المختلفة التي قال بها الأقدمون للوصول إلى هذه التسمية، وأنّ "كان" تطوّرت في الاستعمال حتى صارت لا تكتفي بفاعلها، وصارت تحتاج إلى منصوب مكمّل للمعنى الذي يقتضيه المعنى الجديد، وبسبب هذا الافتقار إلى المنصوب أرادوا أن يجعلوها مخالفة لمجموع العربية فاخترعوا تسمية الأفعال الناقصة.

وأرى أن تسمية "كان" بالناقصة أمرٌ فيه نظر، فقد تكون التسمية غير دقيقة إلى حدّ كبير، لأنّ هذا الفعل يدلّ على الحدث والزمان بقرائن أثبتها جُلّ علماء اللغة قديماً وحديثاً، ومصطلح "الناقصة" يوحي بفصل هذا الفعل عن بقية الأفعال وإنزال رتبته عنهم، علماً أن هذا الفعل من أكثر الأفعال دوراناً في الكلام كما هو ثابت.

وقد وردت "كان" ناقصة وتامة كثيراً في القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب وأمثالها والاستقراء التام وفهم الدلالة هو الذي يحدِّد المعنى الأصلي لها.

فلا بد من الكشف عن المعاني الدلالية والسياقية والوظيفية حتى يكون الإعراب صحيحاً ودقيقاً.

فقد يحتمل الفعل "كان" النقصان والتمام، وقد يجيزه علماء اللغة حسب القرائن اللفظية والمعنوية المتعددّة التي يستندون إليها في فهمهم للنص، فالإعراب متعلّق بالمعنى، ومن ذلك اختلاف النحويين في إعراب "كان" في الآية الكريمة: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إلا وَحْياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً﴾ (السامرائي، إبراهيم، 1983، ص56-57) فقال ابن هشام فيها:

((تحتمل "كان" الأوجه الثلاثة، فعلى الناقصة: الخبر، إما ﴿لِبَشَرٍ﴾ و﴿وَحْياً﴾ استثناء مفرّع من الأحوال، فمعناه: مُوحياً أو مُوْحىً، أو: ﴿مِنْ وَرَاءِ حِجاب﴾ بتقدير: أو موصلاً ذلك من وراء حجاب، و﴿أو يرسل﴾ بتقدير: أو: إرسالاً، أي: أوْ ذا إرسال، وإما ﴿وحْياً﴾ والتفريغ في الأخبار، أي: ما كان تكليمهم إلا إيحاءً أو إيصالاً من وراء حجاب أو إرسالاً، وجُعِل ذلك تكليماً على حذف مضاف، و﴿لِبَشَرٍ﴾ على هذا تبيين.

وعلى التمام والزيادة، فالتفريغ في الأحوال المقدّرة في الضمير المستتر في ﴿لِبَشَرٍ﴾.)). (ابن هشام الأنصاري، ص727)

والمقصود: إذا جاءت "كان" تامة في الآية، فالمعنى: وما ثبت تكليم الله إلا في حالة الإيحاء. وإذا جاءت "كان" ناقصة في الآية، فالمعنى: وما كان التكليم لبشرٍ إلا إيحاءً أو إيصالاً من وراء حجاب أو إرسالاً. (ابن كثير، 1996، 283/3)

ومن الشواهد القرآنية التي أجاز النحاة فيها احتمال كان النقصان والتمام والزيادة قوله- تعالى-: ﴿فانْظُر كَيْفَ كَانَ عاقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَّا دَمَّرْناهُم﴾. (القرآن الكريم، سورة النمل 51/24)

ذكر أبو علي الفارسي وجهين في إعراب "كان"، أحدهما كان التامة بمعنى وقع، و﴿كيف﴾: حال والمصدر المؤول بدل من ﴿عاقبة مكرهم﴾، أو: خبر لمبتدأ مضمر، تقديره: هو. والثاني: كان المقتضية للخبر ((أي: كان الناقصة)) و﴿كيف﴾ في موضع خبر ﴿كان﴾ والمصدر المؤول بدل من اسم ﴿كان﴾ الذي هو ﴿عاقبة مكرهم﴾ أو خبر ﴿كان﴾، و﴿كيف﴾ حال. (الفارسي، أبو علي، 1983، 114/4)

وقال ابن هشام في إعراب "كان" في قول العرب: ((أين كان زيدٌ قائماً)): يحتمل الأوجه الثلاثة، وعلى النقصان فالخبر إما "قائماً" و"أين" ظرف له، أو "أين، فيتعلق بمحذوف، و"قائماً" حال، وعلى الزيادة والتمام فـ"قائماً" حال، و"أين" ظرف له، ويجوز كونه ظرفاً لـ"كان" إن قدرت تامة)). (ابن هشام الأنصاري، 727)

وقد ذكر ابن مالك في ألفيّته تمام "كان" وأخواتها وزيادتها بقوله: ابن عقيل، 1998، 217/1)

ومَنْعُ سَبْق خبَرِ ليس اصْطُفِي ... وذُو تَمامٍ ما بِرَفْعٍ يَكْتَفي

وما سِوَاهُ نَاقِصٌ، والنَّقْصُ في ... فَتِئَ لَيْسَ زَالَ دائماً قُفِي

وذكر ابن هشام في شرحه للألفية:

((ومثال التّامِّ قوله- تعالى-: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُوْ عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إلى مَيْسَرَةٍ﴾ (القرآن الكريم، سورة البقرة 280/2) أي: إن وُجد ذو عُسرَة). (ابن عقيل، 1998، 218/1)

وأمثلة تمام "كان" ونقصانها واختلاف النحاة في إعرابها أكثر من أن تحصى، ووراء كل وجه إعرابي معنى ودلالة، تغني الفهم وتعمّق الإدراك، وتفتح الآفق لتدفق المعاني والدلالات المتعدّدة التي يحملها الفعل "كان" عبر العلاقات

السياقية أو النظم الذي ترد فيه.

"كان" بين الدّوام والزِّيادة

المقصود بدلالة "كان" على الدّوام أن من معانيها الاستمرار والدوام واتصال الزمان من غير انقطاع، فالفعل "كان" بناؤه ماضٍ، وهو يدلُّ على مستقبل، وخاصة حين ترد في القرآن الكريم وسأورد طائفة من كلامهم: قال النحاة: ((كان وفَعَل من الله تعالى بمنزلة ما في الحال)). الزركشي، بدر الدين، 1972، 125/1).

وقال القرطبي: ((والخبر منه سبحانه بالماضي كالخبر منه بالاستقبال)). (القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، 1966، 75/5).

وقال الرَّضي: ((وذهب بعضهم إلى أنّ "كان" يدلُّ على استمرار مضمون الخبر في جميع زمن الماضي، وشبهته قوله تعالى: ﴿وكان الله سميعاً بصيراً﴾ (القرآن الكريم، سورة النساء، 134/4)؛ (الاستراباذي، رضي الدين، 1982، 293/1).

وقال ابن مالك: ((وتختص "كان" بمرادفة "لم يزل" كثيراً)) (ابن مالك، 2001، 82/1) أي: يقصد بها الدوام كما يقصد بـ"لم يزل"، وسمّاها الآلوسي بـ"كان" الأزلية. (الآلوسي، 27/8).

وذكر أبو حيان أن "كان" تفيد الاستمرار في آيات كثيرة، وتدلُّ على الدّوام، وهي الواردة في صفات الله تعالى، كما في قوله: ﴿إنّ اللهَ كان عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾ (القرآن الكريم، سورة النساء، 1/4) و﴿إنَّ الله كَانَ عَلِيماً حكيماً﴾ (القرآن الكريم، سورة النساء، 11/4) أي: عليماً بمصالح العباد، حكيماً فيما فرض وقسم المواريث، و"كان" تامة وزائدة)). (أبو حيان الأندلسي، 187/3).

ومن أقوال علماء النحو واللغة القدامى يتبين لنا أنّ "كان" إذا وقعت للإخبار عن صفة ذاتية لله تعالى فإنها تدلُّ على الدوام والاستمرار والإخبار، ولذلك هي تعادل "مازال"، فهي فعل دائم أو مستقبل.

ومن توجيهات علماء اللغة المحدثين في "كان" ما قاله د.فاضل السامرائي: ((والذي آراه في نحو قوله تعالى: ﴿إنَّ الله كَانَ سَمِيْعاً بَصِيْراً﴾ (القرآن الكريم، سورة النساء 58/4) وقوله: ﴿وكَانَ الإنْسانُ عَجُولاً﴾ (القرآن الكريم، سورة الإسراء 11/17) أنّ معناه: أنّه هذا كونُه، أي: إنّ الله كونُه عليمٌ حكيمٌ، أي: هذا وجوده وحقيقته وصفته، وأنّ الإنسان كونُه عجولٌ منذ خُلِق، وكذلك قوله: ﴿وكَانَ الإنْسانُ قَتوراً﴾ (القرآن الكريم، سورة الإسراء 100/17) أي: هذا كونُه الذي وُجِد عليه، وخِلْقَتُه التي خُلِقَ عليها.)). السامرائي، فاضل، 2007، 195/1).

أما زيادة "كان" فقد حصر النحاة مواضع متعدّدة لزيادتها، وجعلوا لها شروطاً لتعد زائدة.

وذكر ابن مالك مواضع زيادتها في ألفيته حيث قال: (ابن عقيل، 1998، 223/1).

وقد تُزَادُ كان في حَشْوٍ كما كَانَ أصحَّ عِلْمَ من تَقَدَّما

وذكر النحاة أن "كان" تزاد بين الشيئين المتلازمين، نحو:

1-المبتدأ والخبر: كقولك: زيدٌ كان قائمٌ

2-الفعل ومرفوعه:

3-الفعل والفاعل: ومثاله قول الفرزدق: (الفرزدق، 1936، 305/2)

ولَبِسْتُ سِرْبالَ الشَّبابِ أزورُها

ولَنِعْمَ- كَانَ- شَبِيْبَةُ المُحْتَالِ

2-الفعل المبني للمجهول ونائب الفاعل: ومثاله قول العرب: ((لَمْ يُوْجَدْ كَانَ مِثْلُكَ)).

وكقولهم: ((ولدت فاطمةُ بنت الخُرْشُبّ الأنماريّة الكَمَلَة من بني عَبْسٍ لم يُوْجَد كان أفضَلُ منهم)) ابن عقيل، 1998، 223/1).

3-الصلة والموصول: نحو ((جاء الذي كانَ أكْرَمْتُه))، وفي كتاب الله عزّ وجلّ شواهد عدّة على زيادتها بين الموصول وصلته، ومنها، قوله تعالى: ﴿إنَّ في ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾ (القرآن الكريم، سورة ق 37/50) فـ"كان" زائدة بين الموصول "مَنْ" والصلة ﴿لَهُ قَلْبٌ﴾. ابن هشام الأنصاري، 726).

4-الصفة والموصوف: نحو: مَرَرْتُ بِرجلٍ كانَ قائمٍ.

ومنه قول الفرزدق: (الفرزدق، 1936)، البيت في ديوان الفرزدق 280/2 وانظر التعليق على البيت في: الكتاب 153/2 والمقتضب 116/4 وشرح ابن عقيل 224/1)

فكيف إذا مرَّت بدارِ قومٍ وجيرانٍ لنا- كانوا- كرامِ

5-العاطف والمعطوف عليه:

ومثاله قول الفرزدق: (الفرزدق، 1936)، 85/2 وانظر: خزانة الأدب 35/4)

في لُجَّةٍ غَمَرَتْ أبَاكَ بُحُوْرُها في الجاهليَّةِ- كانَ- والإسلامِ

6-الجار والمجرور:

وعُدَّت زيادة "كان" بين الجار ومجروره لغواً في الكلام وشذوذاً، ونصَّ النحويون على أن هذه الزيادة سماعية ولا يخلّ حذفها بالمعنى. سيبويه، 1983، 296/1)، والمقاصد النحوية للعيني 41/2 وشرح ابن عقيل 225/1.

ومن الشواهد الشعرية على زيادتها بين الجار والمجرور قول الشاعر: العيني، 2005، 41/2، وشرح التصريح 92/1 وشرح ابن عقيل 225/1.

سَراةُ بَني أبي بَكرٍ تَسَامَى على كَان المُسوَّمَةِ العِرَابِ

7-اسم "إنَّ" وخبرها:

تدخل كان بين اسم "إنّ" وخبرها فتزاد للدلالة على الزمان أو التوكيد، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فلَوْلا أنّه كانَ مِنَ المسبِّحِينَ لَلَبِثَ في بَطْنِهِ إلى يَوْمِ يُبْعَثُون﴾ (القرآن الكريم، سورة الصافات 143،144/37) أي: فلولا أنّه من المسبِّحين. (القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، 1966)، 126،127/15)

8-"ما" النافية ومنفيّها:

تزاد كان بين "ما" ومنفيها، وشواهدها عديدة من القرآن الكريم، وزيادتها أبلغ في النفي، وتوكيد المعنى، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما كان له عليهم من سلطان إلا لنعلم من يؤمن بالآخرة مِمَّن هو منها في شك﴾ (القرآن الكريم، سورة سبأ 21/34) أي: وما له عليهم من سلطان. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، 1966)، 294/14)

وقوله تعالى: ﴿قالوا سبحانك ما كان ينبغي لنا أن نتّخذ من دونك من أولياء﴾ (القرآن الكريم، سورة الفرقان 18/25)

وقد عدّ أبو حيان "كان" في الآية السابقة زائدة، وتفرّد بذكر قراءة "علقمة" وهي بسقوط "كان" وقراءة الجمهور بثبوتها. (أبو حيان الأندلسي، 488/6)

9-"ما" التعجبية وفعل التعجب:

تقع "كان" زائدة في التعجّب، مثل قولهم: ما كان أحسنَ زيداً؟ فتذكر "كان" لتدلّ أنّه كان فيما مضى (سيبويه، 1983، 73/1).

وقال ابن مالك: ولا خلاف في زيادة "كان" بعد "ما" التعجبية، كقول الشاعر: ابن مالك، 2001، 344/1).

ما كانَ أسْعَدَ مَنْ أجابَكَ آخِذاً بِهُدَاكَ مُجْتَنِباً هَوَى وعِنادا

ومن استقراء أشهر مواضع زيادة "كان" نستنتج أنّ زيادتها في أغلب المواضع لتوكيد المعنى وللدلالة على الزمن الماضي، وحذف "كان" الزائدة، لا يخلّ بالمعنى، ولكن وجودها أبلغ في ترسيخ المعنى المراد لأن القاعدة اللغوية تقتضي أن الزيادة في المبنى زيادة في المعنى. واستقراء أساليب العربية والسياق العام هو الذي يحدد دلالة كان زائدة أم ناقصة أم تامة.

وقد أشار ابن هشام إلى معنى الزّيادة في "كان"، ونبّه على ((أنّهم لا يسمّون "كان" في نحو "زيدٌ كانَ فاضلٌ" زائدة، وإن كانت مفيدة لمعنى وهو المضي والانقطاع، فعلم أنّهم قد يريدون بالزّائد المعترض بين شيئين متطالبين، وإن لم يصحّ أصل المعنى بإسقاطه.. وكذلك إذا كان يفوت بفواته معنى..)). (ابن هشام الأنصاري، 322)

وكذلك بيّن علماء اللغة المحدثون معنى الزّيادة، فذكر عبّاس حسن زيادتها بقوله:

((أمّا معنى زيادتها فأمران:

أولهما: أنّها غير عاملة، وليست معمولة لغيرها، وهذا شأن كل فعل زائد، ولا يتأثّر صَوْغُ الأسلوب بحذفها.

وثانيهما: أنّ الكلام يستغني عنها، فلا يَنْقُص معناه بحذفها، ولا يخفى المرادُ منه، وكلّ فائدتها أنها تمنح المعنى الموجود قوة وتوكيداً، فليس من شأنها أن تحدث معنىً جديداً، ولا أن تزيد في المعنى الموجود شيئاً إلا التقوية والتوكيد)). (حسن، عباس، 579/1، 580)

إنّ مصطلح الزيادة ممّا تقدّم لا بدّ أن يقدّم فائدة معنوية دلالية أو لفظية وإلاّ كان عبثاً ولغواً، ويستعمل الزائد فيما يتمّ به الشيء، ويكمل به في عين الكمال، وإنما سميت "كان" زائدة مجازاً لعدم عملها. (الكفوي، أبو البقاء، 1981، 407/2)

مزايا خاصة بـ"كان" إعراباً ودلالة

تنوّعت دلالة "كان" المعنوية والزّمانية، ولقيت عناية بالغة من علماء النحو واللغة والتفسير، ولذلك سُمّيت بـ"أمّ الأفعال" لكثرة دورانها في كلام العرب وأشعارها وتعدّد معانيها وكثرة ورودها في القرآن الكريم.

ولذلك تفرّدت بأعاريب ومعاني متعدِّدة عند علماء العرب وفقهائهم، وتوسَّع المفسِّرون في توجيه معانيها ورصدوا الدلالات المتنوّعة لها، وسأقف على بعضٍ مما تفرَّدت به كان أو خصّت به:

أوّلاً: دلالة الفعل "كان" على الضمير؛ المقصود: "كنتم" بمعنى "أنتم" ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿كُنْتُم خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرونَ بِالمَعْروفِ وتَنْهَوْنَ عَنِ المُنْكَرِ وتُؤْمِنونَ بِاللهِ﴾ (القرآن الكريم، سورة آل عمران، 110/3)

معناه: أنتم خير أمّة، وهو تأويل الفرّاء والزّجاج. (الفراء، 1983، 2998) وفي قوله تعالى: ﴿وما جَعَلْنا القِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْها إلاَّ لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلى عَقِبَيْهِ﴾. (القرآن الكريم، سورة البقرة، 143/2)

قال ابن عباس: ((و"كُنْتَ" بمعنى "أنت"، كقوله تعالى: ﴿كُنْتُم خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ بمعنى: أنتم)) (أبو حيان الأندلسي، 423/1)

ثانياً: دلالة الفعل "كان" على "صار":

ذكر بعض النحويين أن "كان" تكون أحياناً بمعنى "صار"، ومن صار إلى شيء واتصف به صحَّ من حيث المعنى نسبة ذلك الشيء إليه (أبو حيان الأندلسي، 423/1، 424)، وبذلك فُسِّرت الآية الكريمة ﴿كنتُم خَيْر أمّةٍ أُخْرِجَت لِلنّأس﴾. (القرآن الكريم، سورة آل عمران 110/3)

وكذلك من توجيهات "كان" بمعنى صار عند المفسرين ما جاء في الآية الكريمة ﴿قالُوا كَيْفَ نُكَلِّم مَنْ كانَ في المَهْدِ صَبِيّاً﴾ (القرآن الكريم، سورة مريم، 29/19) ذكر ذلك أبو البقاء العكبري. (أبو البقاء العكبري، 409).

وكذلك ما ذكره السيوطي في قوله تعالى: ﴿وكانَ مِنَ الكَافِرِينَ﴾، (القرآن الكريم، سورة البقرة، 24/2)، بمعنى: صار.

ثالثاً: حذف "كان":

تحذف "كان" وحدها، أو مع اسمها، أو مع خبرها، وذكر ذلك ابن مالك في ألفيته فقال: ابن عقيل، 1998، 227/1، 230).

ويَحْذِفُونَها ويُبْقُونَ الخَبَر

وبعد "إنْ" و"لو" كثيراً ذا اشتُهِرْ

وبعد "أن" تعويضُ "ما" عنها ارْتكَبْ

كَمِثْلِ "أمَّا أنتَ بَرّاً فاقْتَرِبْ"

ومن أمثلة حذف "كان" مع اسمها وبقاء خبرها بعد "إنْ" قول النعمان بن المنذر: (سيبويه، 1983، 260/1 ومغني اللبيب 86 وشرح ابن عقيل 227/1).

قَدْ قِيلَ ما قِيْلَ إنْ صِدْقاً وإنْ كَذِباً

فَما اعْتِذارُكَ مِنْ قَوْلٍ إذا قِيْلا؟

التقدير: إن كان المقول صدقاً، وإن كان المقول كذباً.

وتحذف "كان" بعد "لو" كقولهم: "ائْتِني بدابّةٍ ولو حِماراً" أي: ولو كان المَأْتِيّ به حماراً. (ابن عقيل ،1998، 228/1)

وقد شذّ حذفها بعد لَدُن، كقوله: (ابن عقيل ،1998، 228/1) (وفيه "هو مشطور رجز لم يعرف قائله، و"لد" لغة في "لدن" بمعنى "عند"، و"شَوْلاً": مصدر من شالت الناقة بذنبها أي: رفعته، أو جفّ لبنها فارتفع ضرعها، و"الإتلاء" مصدر أتلت الناقة إذا اتبعت ولدها".

مِنْ لَدُ شَوْلاً فإلى إتْلائِها التقدير: مِن لدُ أنْ كانتْ شَوْلاً.

ومن أمثلة حذف "كان" بعد "أَنْ" المصدرية والتعويض عنها بـ"ما" مع بقاء اسمها وخبرها، قول العباس بن مرداس السّلمي: (سيبويه ،1983، 293/1 و ومغني اللبيب 54 وشرح ابن عقيل 230/1).

أَبَا خُرَاشَةَ أمَّا أنْتَ ذا نَفَرٍ

فَإنَّ قَوْمِي لم تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

والتقدير: أنْ كُنْتَ ذا نفر. ولا يجوز الجمع بين "كان" و"ما" لكون "ما" عِوضاً عنها. ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوَّض، وأجاز ذلك المبرد، فيقول: "أمّا كنت منطلقاً انطلقتُ".

ولم يسمع من لسان العرب حذف "كان" وتعويض "ما" عنها، وإبقاء اسمها وخبرها إلا إذا كان اسمها ضمير المخاطب، ولم يسمع مع ضمير المتكلم، ولا مع الظاهر، والقياس جوازهما كما جاز مع المخاطب، وقد مثّل سيبويه ذلك بقوله: "أمّا زيدٌ ذاهباً". (سيبويه، 1983، 293/1).

رابعاً: زيادة "كان" بلفظ المضارع:

أكثر ما تزاد "كان" بلفظ الماضي، وقد عدّ بعض النحاة زيادتها بلفظ المضارع شذوذاً. وشواهد هذه الزِّيادة نادرة وسماعيّة، ومن هذه الشواهد الرجز الذي قالته فاطمة بنت أسد وهي تلاعب ابنها: الاستراباذي، رضي الدين، 1982، 77/1)

أَنْتَ تَكُوْنُ مَاجِدٌ نَبِيْلٌ إذا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيْلُ

وهذا البيت مثار خلاف ومناقشة بين علماء اللغة القدامى والمعاصرين، فبعضهم قبله وارتضاه في شواهده وبعضهم عدَّه شاذاً لا يقاس عليه. ابن هشام الأنصاري، 1968، 125/1)

وأشار د.إبراهيم السَّامرَّائي إلى أنّ "حقيقة الأمر أنّ الفعل "تكون" في البيت غير زائد، وهو شيء حسن، وضعه في مكانه ليستقيم للبيت حقه في الوزن الشعري، ولأن فيه الدّلالة على الحدث، وهو الكون لعام". (السامرائي، إبراهيم، 1983، 68)

واتخذ د.مهدي المخزومي من هذا البيت دليلاً على أنّ الجملة العربية كانت تتضمن في استعمالاتها القديمة لفظ الإسناد، معبّراً عنه بفعل الكينونة، ولكنه انقرض في الاستعمال الشائع، وبقي له آثار احتفظت بها بعض الشواهد التي يستشهد بها النحاة على زيادة "كان"، كما في البيت السابق. فالكلمة "تكون" عند النحاة زائدة هنا، لأنّها لم تجرِ جريان "كان" في الاستعمال من رفع الاسم ونصب الخير، وهي فعل الكينونة الذي يدل على الإسناد. (المخزومي، مهدي، 1964، 31،32)

ومن شواهد زيادة "كان" بلفظ المضارع، قول حسّان بن ثابت: (حسان بن ثابت ،1974، 3)

كأنَّ سَبِيْئَةً من بيتِ رَأْسٍ يَكُوْنُ مِزَاجُها عَسَلٌ ومَاءُ

فقد أجاز أبو البقاء العكبري (أبو البقاء العكبري، 409)، وابن السِّيد البطليوسي (البغدادي (1299هـ)، 41/4)، والآلوسي (الآلوسي، 27/8) زيادتها بلفظ

المضارع في الشعر، وما بعدها مبتدأ وخبر.

بينما خطّأ ابن هشام زيادتها بلفظ المضارع. (ابن هشام

الأنصاري، 912)

خامساً: حذف النون من مضارع "كان" في حالة الجزم:

ذكر ابن مالك حذف النون منها في قوله: (ابن عقيل، 1998، 232/1)

ومِنْ مُضارعٍ لـ كانَ مُنْجَزِمْ

تُحْذَفُ نُوْنٌ، وهو حَذْفٌ ما الْتُزِمْ

إذا جزم الفعل المضارع من "كان" قيل: لم يكن، وحذفوا النون بعد ذلك تخفيفاً لكثرة الاستعمال، فقيل: "لم يَكُ"، وهو حذفٌ جائزٌ لا لازم. مذهب سيبويه ومن تابعه أنّ هذه النون لا تُحْذَف عند ملاقاة ساكن، فلا تقولُ "لَمْ يَكُ الرَّجُلُ قائماً"، وأجاز ذلك يونس. وقد قُرِئ شاذاً ﴿لَمْ يَكُ الَّذِيْنَ كَفَرُوا﴾ (القرآن الكريم، سورة البينة، 1/98).

وإذا لاقت متحرّكاً فإذا كان ضميراً متصلاً لم تحذف النون منه اتّفاقاً، كقوله صلى الله عليه وسلم لعمر– رضي الله عنه– في ابن صياد: ((إن يَكُنْه فلا تُسَلَّط عليه، وإلاّ يَكُنْهُ فلا خيرَ لكَ في قتله)). فلا يجوز حذف النون. فلا تقول: ((إنْ يَكهُ، وإلاّ يكهُ))، وإن لاقت "يكن" ضميراً غير متّصلٍ، جاز الحذف والإثبات، نحو: ((لم يكن زيدٌ قائماً، ولم يكُ زيدٌ قائماً)).

ولا فرق في ذلك بين "كان" الناقصة والتّامة (ابن عقيل، 1998، 332/1، واللسان "كون".

خاتمة

واختلاف النحاة في إعراب "كان" يتوقف– غالباً– على المعنى الدلالي المفهوم من السّياق، فتعدّد الدلالة على الحدث يجعل أهل اللغة يغيّرون موقفهم الإعرابي منها، ولعلّ كثرة اختلافهم في الإعراب نابع من كثرة استعمال "كان" في الخطاب الشعري والنثري، وتعدّد السياقات الدّارجة فيها والإعراب– كما هو معلوم– مرتبط بالمعنى والدلالة.

وممّا تقدّم نستخلص أنّ "كان" فعل له مكانة خاصة في العربيّة، ومكانته اكتسبها من كثرة استعماله في القرآن الكريم والشعر وكلام العرب، واختلاف علماء اللغة والنحو في إعرابه ودلالته وأصله نابع من تعدد أساليب استعماله وكثرتها، فتارة تتعدّد مذاهبهم في أصل "كان" بين الفعلية والحرفيّة، وإن كان أكثرهم ذهبوا إلى الفعليّة، وتارةً يذهبون إلى الاختلاف بين تمامها ونقصانها، ووراء كل وجه إعرابي دلالة خاصة ومعانٍ متدفّقة ونجدهم يحدِّدون مواضع لزيادتها في كلام العرب، مؤكدين أن مصطلح الزيادة يمنح المعنى الموجود توكيداً وتقوية في المعنى.

وقد تنوّعت دلالة كان المعنوية والزّمانية والإعرابية وتفرّدت بمزايا خاصّة، وذلك نابع من كثرة دورانها في كلام العرب، ولذلك سمّيت بـ"أُمّ الأفعال"، فهي تدل على الضمير "أنتم" وعلى "الصيرورة" ويجوز حذفها وزيادتها بلفظ المضارع، وحذف نونها في حالة المضارعة والجزم.

وقد حاول هذا البحث أن يعرض لأهمِّ ما أورده علماء اللغة حول هذا الفعل "كان"، ويأتي بالأدلّة من القرآن الكريم والشعر العربي وكلام العرب، وإن كانت الأمثلة والشواهد في مبحث "كان" أكثر من أن تحصى في كتب النحو واللغة، ولكن اكتفيت بإيراد أكثرها شهرة وخدمة للمعنى.

أرجو أن أكون قد قدمت صورة واضحة عن "كان" في بحثي هذا، والله الموفّق.

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

ابن الأنباري، تحقيق: بهجة البيطار وعاصم البيطار: أسرار العربية، دمشق، دار البشائر.

ابن الشجري، الأمالي، بيروت: دار المعرفة، طبعة مصورة.

ابن عقيل، (1998). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بيروت: دار الفكر

ابن كثير، (1996). تحقيق محمد علي الصابوني: مختصر تفسير ابن كثير، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط.1

ابن مالك، (2001). تحقيق: عطا والسيد: شرح التسهيل لابن مالك، بيروت: دار الكتب العلمية، ط.1

ابن منظور، (1994). لسان العرب، بيروت: دار الفكر، ط.3.

ابن هشام الأنصاري، (1968). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

ابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن مبارك ومحمد علي حمد الله: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.

ابن يعيش. شرح المفصّل، بيروت، عالم الكتب، 3/7.

أبو البقاء العكبري. نشره إبراهيم عوض: إملاء ما من به الرحمن، مصر.

أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، مصر، مطبعة السعادة.

الأزهري، خالد. شرح التصريح على التوضيح، بيروت، دار الفكر.

الاستراباذي، رضي الدين. (1982). شرح الكافية، بيروت، دار الكتب العلمية

الأشموني، (1939). تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي

الآلوسي، روح المعاني، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

الباقولي، (2007). تحقيق محمد خليل الحربي: شرح اللّمع، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1.

البغدادي، (1299هـ). خزانة الأدب، مصر، مطبعة بولاق، طبعة مصورة.

حسان بن ثابت، (1974). تحقيق: حنفي حسنين: ديوان حسان بن ثابت، القاهرة.
حسن، عباس. النحو الوافي، القاهرة، دار المعارف، ط.3.
الزركشي، بدر الدين. (1972). تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار المعرفة.
السامرائي، إبراهيم. (1983). الفعل: زمانه وأبنيته، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط.3.
السامرائي، فاضل. (2007). معاني النحو، بيروت، مؤسسة التاريخ العربي، ط.
سيبويه، (1983). تحقيق عبد السلام هارون: كتاب سيبويه، ط.3.
السيوطي، (1988). تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم: الإتقان في علوم القرآن، بيروت، المكتبة العصرية.
السيوطي، همع الهوامع. شرح جمع الجوامع، بيروت، دار المعرفة.
العيني، (2005). تحقيق: محمد باسل عيون السود: المقاصد النحوية، بيروت، دار الكتب العلمية، ط.1.
الفارسي، أبو علي. (1983). الحجّة في علل القراءات السبع؛ تحقيق عبد الحليم النجار وآخرون، مصر، ط.2.
الفراء، (1983). تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف: معاني القرآن، بيروت، عالم الكتب.
الفرزدق، (1936). شرح عبد الله إسماعيل الصاوي: ديوان الفرزدق، مصر، مطبعة الصاوي.
القرآن الكريم
القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري. (1966). الجامع لأحكام القرآن: تفسير القرطبي، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
الكفوي، أبو البقاء. (1981). تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري: الكليات، دمشق، وزارة الثقافة
المبرد. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة: المقتضب، بيروت، عالم الكتب.
المخزومي، مهدي. (1964). في النحو العربي، بيروت.

Linguists' Different Views of the Origin, Parsing, Classification, and Meanings of the Arabic Verb Kan

Eman M. Al-Madani *

ABSTRACT

This paper discusses the different views of Arab linguists of the verb "كان" kan in terms its of origin, parsing, classification and meanings. Many grammarians have elaborated on the meanings and grammatical analysis (parsing) of kan, perhaps because it enjoys a special position in Arabic language— it is much used in the Holly Qur'an, Arabic poetry and prose. The study attempts to shed light on the linguists' different views concerning the origin, semantic and temporal indications, in addition to the indications of its grammatical cases and the commonest positions in which it is augmented. The semantic and grammatical characteristics of this verb are also focused on. The research surveys classical and modern literature with reference to several bits of evidence and citations from the Holly Qur'an, Prophetic Hadiths and Arabic poetry and prose. This research also aims to elucidate and highlight the secrets of the Arabic tongue in this word, and to collect and investigate all related viewpoints in one place, hoping that this research will provide a convenient proper coverage of "the mother of all verbs", kan.

Keywords: Kan, Origin, Grammatical Analysis (Parsing), Classifications and Meanings.

* Arabic Language Department, Faculty of Arts. Princess Nora bint Adulrahman University, Saudi Arabia. Received on 16/12/2015 and Accepted for Publication on 25/06/2016.